**المحاضرة الثانية عشر**

2 \_ فلسفة التجريم والعقاب لدى زعماء المدرسة التقليدية المحدثة:

**انطلاقا من الانتقادات التي تم توجيهها لفقه المدرسة التقليدية بزعامة : بيكاريا وفوير باخ، وبنتام، والتي تنظر للعقوبة نظرة مادية مجردة، حيث يرى أنصارها أن أساس تقدير العقوبة، هو التركيز على ماديات الجريمة وجسامتها ونتائجها فقط وبالنتيجة المساواة بين كافة الجناة بغض النظر عن ظروفهم وبواعثهم (حسني، ص 60، 69)، ظهر تيار فكري جديد في القرن التاسع عشر (19)، وتحول من خلاله الفكر العقابي تدريجيا إلى تبني أفكار مستحدثة تخدم حركة الإصلاح، وذلك لصالح المدرسة التقليدية المحدثة التي نشأت بقيادة أنصارها أمثال: شاري لوكا، ويترايير، وأرتولان، روسي.(المنشاوي، 2015، ص 93)**

**إلا أنه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن زعماء هذه المدرسة استندوا في دراساتهم إلى أفكار المدرسة التقليدية القديمة، محاولين التوفيق بين أفكارها وأفكار المدرسة التقليدية المحدثة، وذلك وفق أسس فكرية جديدة (نصار، 2011، ص 75).**

أ\_ مبادئ المدرسة التقليدية الحديثة:

أ-1: أساس تقدير العقوبة:

**تبنت المدرسة التقليدية المحدثة إلى جانب بعض الأفكار والمبادئ التي قامت عليها المدرسة التقليدية القديمة، مبادئ جديدة تركز على شخصية المجرم حالته وظروفه: كالمحيط الذي يعيش فيه، أخلاقه، مدى استعداده النفسي للإجرام، وبالتالي فمكافحة الإجرام وحماية القيم والمصالح، تقتضي مراعاة هذه العوامل، إلى جانب ماديات الجريمة وجسامتها كأساس لتقدير العقوبة، حتى تحقق العقوبة الهدف المنشود من توقيعها والذي لا ينبغي أن ينحصر فقط في تحقيق الردع العام، وإنما العمل على إصلاح الجاني وإعادة تأهيله، تمهيدا لإعادة إدماجه في مجتمعه، وذلك على النحو الذي يجعله عنصرا مفيدا فيه، ويمكنه من مقاومة دوافع الإجرام لديه (حسني، ص 70) .**

أ-2: حرية الاختيار كأساس للمسؤولية الجنائية:

**فالمبادئ التي يتبناها أنصار المدرسة التقليدية الحديثة، تسلط الضوء على شخصية المجرم، وتقر بالتفاوت النسبي الذي يمكن أن يكون بين الجناة من حيث الظروف ومدى توافر الإرادة الحرة والعلم والإدراك، ومن ثم حرية الاختيار، كأساس للمسؤولية الجنائية (نصار، ص 85)، حيث يرى أنصار هذه المدرسة أن حرية الاختيار ليست مطلقة لدى جميع الناس ومرد ذلك يكمن في أن الناس ليسوا متساوين في البواعث والميول، ونتيجة لذلك تختلف وتتفاوت درجات المسؤولية الجزائية بينهم.**

أ-3: تفريد العقوبة وتخفيفها:

**ولذا فلابد من أخذ هذه النقطة التي تطرقنا إليها أعلاه بعين الاعتبار عند تقدير العقوبة، وهو ما يتحقق بوضع حدين للعقوبة حد أدنى وحد أقصى، وتختلف من جريمة إلى أخرى، وبحسب الظروف الشخصية لكل مجرم، وبالتالي تطبيق مبدأ تفريد العقوبة (موسى، ص 47)، وهو ما جعل زعماء هذه المدرسة يهتمون بالتأثيرات النفسية والبيولوجية والاجتماعية، التي تؤثر على شخصية المجرم وإرادته، كما أولت المدرسة التقليدية الحديثة اهتماما بالعناصر الشخصية المشددة للعقوبة كسبق الإصرار والترصد، وكل ما من شأنه التأثير على إرادة المجرم، فيقف مانعا لقيام المسؤولية الجنائية وبالنتيجة، تخفيف العقوبة تبعا لذلك.**

**وعليه فقد كان للمدرسة التقليدية الحديثة الفضل في إقرار أنظمة التخفيف العقابي كنظام الأعذار القانونية، ووقف تنفيذ العقوبة، وكذا ظروف التخفيف كل ذلك في إطار مبدأ تفريد العقوبة، الذي منح القاضي السلطة التقديرية في تطبيق ذلك تبعا لظروف كل واقعة إجرامية، وبحسب شخصية المجرم وظروفه (نصار، ص85) .**

ب \_ تقييم المدرسة التقليدية المحدثة :

**بالرغم من المزايا التي جاءت بها المدرسة التقليدية الحديثة، من إقرار لأنظمة التخفيف العقابي، التي جاءت في إطار إرساء مبدأ تفريد العقوبة، والاعتداد بشخصية المجرم وظروفه وبواعثه عند تقدير العقوبة (بلال، ص 81)، وتطور دور القاضي، ومنحه السلطة التقديرية وإمكانية تطبيق ظروف التخفيف، إلا أن ما يؤخذ على هذه المدرسة أن أفكارها تفتح المجال للجوء المتكرر للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، نتيجة إقرار نظام تخفيف العقوبات، والتي يعاب عليها عدم فسح المجال لتطبيق برامج الإصلاح وإعادة التأهيل، وتكدس المؤسسات العقابية بالمحبوسين، واختلاط بين جميع الأصناف، وبالتالي تفاقم ظاهرة العود والتكرار.**

**إضافة إلى ذلك فأنصار هذه المدرسة لم يضبطوا معيارا لتحديد التفاوت بين جان وآخر فيما يتعلق بالإرادة، والقصد الجنائي، والعلم والإدراك، وتحديد مدى احتمال قيام المسؤولية الجنائية من عدمه (موسى، ص 50).**